

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

مايو 2018

ملخص تنفيذي

يعرض التقرير، أولاً، التطورات الاقتصادية المحلية من خلال عدة محاور. يهتم المحور الأول بتقلبات أسعار صرف أهم ثلاث عملات: الدولار، واليورو، والاسترليني، تجاه الدينار الكويتي خلال شهر مايو. حيث شهد سعر صرف الدولار مقابل الدينار ارتفاعاً طفيفاً بين أول وآخر الشهر بنسبة (0.4%). وقد تأثر هذا السعر بعدة تطورات منها الخاصة بإجراءات فرض تعريفية جمركية أمريكية على الواردات من الصلب والألمونيوم المستورد، وانخفاض عجز الحساب التجاري، وانخفاض معدل البطالة بالولايات المتحدة، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الأمريكي، خلال شهر إبريل، بعد انخفاضه في مارس. مع ارتفاع مبيعات المنتجات الصناعية.

أما سعر صرف اليورو مقابل الدينار، فقد شهد انخفاضاً بين أول وآخر شهر مايو، وبنسبة (3.3%). ويعود ذلك، وكذلك التقلبات خلال الشهر، إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمنطقة اليورو، وانخفاض معدل البطالة في شهر مارس مقارنة بشهر فبراير، وارتفاع أسعار المنتجات الصناعية في منطقة اليورو، وارتفاع العائد على الديون الإيطالية لأجل عشر سنوات.

في حين تعرّض سعر صرف الاسترليني تجاه الدينار إلى انخفاض بين أول وآخر شهر مايو بنسبة (3%)، ويعود ذلك إلى العديد من العوامل، منها نمو الاقتراض المضمون للمستهلكين، وعدم رفع أسعار الفائدة، وانخفاض مبيعات التجزئة في بريطانيا، وارتفاع متوسط أسعار البنزين والديزل في بريطانيا، وتراجع احتمال رفع أسعار الفائدة بعد انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

وتناول المحور الثاني للتطورات الاقتصادية المحلية تلك التطورات النقدية والمالية. وتمت الإشارة هنا لتطور العرض النقدي والذي شهد نمواً بحوالي (0.4%) خلال شهر مارس مقارنة بشهر فبراير 2018. مع ارتفاعات في ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية، وأرصدة التسهيلات

الائتمانية للمقيمين، ومطالبات البنوك المحلية مجتمعة على البنك المركزي (سندات الخزينة العامة)، وموجودات البنك المركزي، والقروض الشخصية. في حين انخفضت، خلال شهر مارس، ودائع العملات الأجنبية، وودائع الأجل لدى البنك المركزي. في حين ارتفعت أسعار الفائدة على مختلف الأجل.

كما أصدر بنك الكويت المركزي ستة إصدارات من السندات وتورق لأجل ثلاث، وستة أشهر، وبقيم تتراوح بين (160 – 360) مليون دينار، وبعوائد تتراوح بين (2.25% - 2.375%). كما أعلن البنك عن البيانات الأولية لميزان المدفوعات لعام 2017. حيث حقق الحساب الجاري فائضاً بقيمة (2,152) مليون دينار، مقابل (1,528) مليون دينار لعام 2016. وحقق ميزان المدفوعات الكلي فائضاً بقيمة (569) مليون دينار مقابل فائض بقيمة (960) مليون دينار لعام 2016.

وعرضت التطورات الاقتصادية المحلية، في محورها الثالث، تطور معدل التضخم لشهر إبريل، ليصل إلى (112.5) (100 = 2013). وذلك لارتفاع معدل تضخم المجموعات الفرعية الخاصة بالسجائر والتبغ، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، والصحة، والنقل، والاتصالات، والترفيه والثقافة. في حين انخفض معدل التضخم الخاص بالخدمات المتنوعة، واستقرت أسعار مجموعات الأغذية والمشروبات، والكساء وملبوسات القدم، وخدمات المسكن، والتعليم، والمطاعم والفنادق.

ثم انتقل التقرير للتطورات النفطية. حيث شهدت أسعار النفط تطوراً إيجابياً خلال نهاية شهر إبريل وبداية شهر مايو، وذلك بعودة الحديث عن الحظر الاقتصادي على إيران، واستمرار سياسة خفض الانتاج والتي تجاوزت نسبة الالتزام بها، خلال شهر إبريل، نسبة الـ (166%). ووصل إنتاج دول أوبك إلى أقل مستوى له (31.9 مليون برميل/يوم). مع اتجاه لزيادة عدد الحفارات الخاصة بالنفط الصخري بالولايات المتحدة لتصل إلى (844) حفارة، وهو الأمر الذي قد يؤثر سلباً على الأسعار.

ووصل إنتاج دول الكويت من النفط خلال شهر إبريل إلى (2,705) مليون برميل/ يوم وبمعدل ارتفاع، عن الشهر السابق، يعادل (0.1%) . مع وصول سعر برميل النفط الكويتي المصدر إلى (66.99) دولار/ برميل خلال شهر إبريل، مقارنة مع (62.23) دولار/ برميل خلال شهر مارس، أي بنسبة ارتفاع (7.7%). وبالإضافة إلى هذه التطورات أشار تقرير أوبك لشهر مايو بأن نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2017 لم يخضع للتغيير مقارنة مع الشهر الماضي، مارس، وظل في حدود (97.20) مليون برميل/ يوم. مع توقع ارتفاع الطلب لعام 2018 بنحو (1.65) مليون برميل/ يوم ليصل إلى (98.85) مليون برميل/ يوم. أما فيما يخص العرض العالمي من النفط فقد انخفضت تقديرات البلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية قليلاً، وبنحو (0.01) مليون برميل/ يوم، وليصل عرض هذه البلدان إلى (57.89) مليون برميل/يوم. مع إعادة تقييم العرض العالمي لعام 2018، وبالتحديد للربع الأول، وما ترتب على إعادة التقييم في رفع عرض مجموعة البلدان غير الأعضاء في أوبك بنحو (0.01) مليون برميل/يوم. أما تقرير وكالة الطاقة الدولية فقد أعاد تقدير الطلب العالمي بشكل طفيف، وباتجاه الانخفاض من (1.5) إلى (1.4) مليون برميل/ يوم. مع التقديرات بانتعاش الطلب في الربع الأول من عام 2018، وبداية الربع الثاني، وانخفاض الطلب في النصف الثاني من العام المذكور، بسبب أسعار النفط المرتفعة. مع توقع أن يستقر الطلب العالمي عند (99.2) مليون برميل/ يوم لعام 2018. أما عن العرض العالمي للنفط، فيشير التقرير إلى استقراره عند (98.0) مليون برميل/يوم عام 2018.

ثم ينتقل التقرير، في ثانياً، إلى التطورات الاقتصادية الخليجية. حيث يعرض لآخر تقرير حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر لشهر يونيو 2018. وعند إشارة التقرير لأوضاع مجلس التعاون في مجال النمو الحقيقي، يقدر معدل النمو الحقيقي لدولة الكويت عام 2017 بنحو (-2.9%)، وللمملكة العربية السعودية بنحو (-0.7%)، مع معدلات نمو موجبة لبقية بلدان المجلس. وهنا لابد من الإشارة بأن تقديرات الإدارة المركزية للإحصاء بدولة الكويت، وبناء على التقديرات الربعية لعام 2017، تشير لمعدل نمو حقيقي موجب يعادل (1.0%) وليس سالباً كما يشير التقرير. ويعود ذلك إما لاختلاف منهجية التقرير أو/ و اختلاف تقديرات معدل التضخم المستخدم في حساب معدل

النمو الحقيقي. أما التنبؤات الخاصة بمعدل النمو الحقيقي لعام 2018 فتتفاوت بين أعلى معدل لدولة قطر (2.8%)، وأقل معدل نمو لمملكة البحرين (1.7%).

ثم يتطرق التقرير لآفاق الاقتصادات لدول المجلس، ويتوقع هنا آفاقاً إيجابية بفعل تحسّن أسعار النفط، واستمرار سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي، وارتفاع الإنفاق الحكومي لاسيما الاستثماري، ونمو القطاع الخاص، أهمية مشروعات البنية الأساسية في عدد من بلدان المجلس لاسيما قطر، ودبي. أما فيما يخص المخاطر المحتملة بدول المجلس فيشير التقرير إلى احتمال عودة تقلبات أسعار النفط، وزيادة التوترات الإقليمية، وتراخي الاهتمام ببرامج الإصلاح الاقتصادي، دور الإنتاج النفطي الصخري عالمياً ودوره في تقليل "الحيز المالي" للبلدان المصدرة للنفط.

وتتطرق التطورات الاقتصادية الخليجية، أيضاً، إلى ما ورد بشأن بلدان مجلس التعاون، في تقرير الاستثمار العالمي الصادر عام 2018. حيث يقدّر التقرير قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، عام 2017، بنحو (1.43) تريليون دولار، وبانخفاض (23%) عن عام 2016، رغم تسارع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة العالمية. ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض قيمة الحيازات والاندماج بين البلدان بنسبة (22%)، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية الجديدة بنحو (14%) عام 2017. أما حالة بلدان المجلس في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر فقد استمرت دولة الإمارات العربية المتحدة كأول بلد خليجي في مجال التدفق الداخلي لهذه الاستثمارات (10.3 مليار دولار لعام 2017). أما دولة الكويت فقد استقطبت حوالي (301) مليون دولار لنفس العام. في حين تربعت دولة الإمارات العربية المتحدة، أيضاً، كأول بلد خليجي في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام 2017 (حوالي 13.9 مليار دولار)، مقابل (8.1) مليار دولار لدولة الكويت. والأهم أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر/ إجمالي الاستثمار كان الأعلى في دولة الإمارات العربية المتحدة (9.6%)، مقابل (1.0%) لدولة الكويت عام 2017. في حيث مثلت هذه النسب، في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج (12.9%) في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة و(26.0%) في حالة دولة الكويت لنفس السنة.

ويتناول، ثالثاً، أهم التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية. حيث شهد معدل النمو الحقيقي للولايات المتحدة في الربع الأول من عام 2018 ارتفاعاً ليصل إلى (2.2%) على أساس سنوي. مقارنة بمعدل النمو بالربع الرابع من عام 2017 البالغ (2.9%). مع ارتفاع لمعدل التضخم، بالمناطق الحضرية، لشهر مايو 2018، بنحو (0.2%)، وعلى أساس موسمي معدل، بفعل ارتفاع أسعار الكازولين والمسكن أساساً. ووصل معدل البطالة بالمناطق الحضرية إلى (3.8%) وعدد العاطلين إلى (6.1) مليون خلال شهر مايو. وارتفاع عدد العاملين بنحو (223) ألف خلال نفس الشهر. مع تركيز البطالة بين فئة السود ثم اللاتينيين. وارتفاع عدد العاطلين لفترة خمسة أسابيع وأقل.

أما في حالة المجموعة الأوروبية، فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو (0.4%)، المعدل موسمياً، في كل من منطقة اليورو، ومجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي، في الربع الأول من عام 2018. ووصول معدل التضخم، لشهر مايو من نفس العام، إلى حوالي (1.9%)، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، ثم الأغذية والمشروبات والكحول. في حين شهد معدل البطالة لشهر إبريل 2018، والمعدل موسمياً، انخفاضاً، ليصل إلى (8.5%) مقارنة بنحو (8.6%) لشهر مارس السابق، في منطقة اليورو. في حين بلغ معدل البطالة لشهر إبريل في مجموعة بلدان الاتحاد (7.1) والذي يعتبر مستقراً مقارنة مع شهر مارس السابق. وتركز معدل البطالة، أساساً، في اليونان، ثم إسبانيا، مع أقل بطالة في جمهورية الجيك، ومالطا.